بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس النواب

المملكة الأردنية الهاشمية

الرقم ٣/١٥/٤٣/٥٤٥٦

التاريخ ٢٠١٣/١٢/٢٨

**دولة رئيس الوزراء**

أبعث لدولتكم السؤال رقم (١٥٥) تاريخ ٢٠١٣/١٢/٩، والمقدم من سعادة النائب السيد خميس حسين عطية.

يرجى التفضل بالإطلاع والإجابة عليه خلال مدة لا تتجاوز ثمانية أيام سنداً لأحكام المادة (١٢٨) من النظام الداخلي لمجلس النواب.

**واقبلوا فائق الاحترام،،،**

**م. عاطف الطراونة**

**رئيس مجلس النواب**

نسخة:سعادة النائب السيد خميس حسين عطيـــة.

نسخة: معالي وزيـر الشؤون السياسية والبرلمانيـــة.

نسخة: مديريـــة الرقابـــة البرلمانيـــة.

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس النواب

**سعادة رئيس مجلس النواب الأكرم**

**الموضوع : الأسئلة**

**رقم السؤال : ( ١٥٥ )**

استناداً لأحكام المادة (٩٦) من الدستور وعملاً بأحكام المادة (١٩) من النظام الداخلي لمجلس النواب أرجو توجيه السؤال التالي الى دولة رئيس الوزراء.

**نص السؤال :**

١. ما هي الأسباب وراء تراجع الاردن عالمياً وبمعدل ثمانية درجات ومسجلاً بذلك المرتبة (٦٦) من بين (١٧٧) دولة وذلك في مكافحة الفساد؟
٢. ما هي الاسس التي اعتمدتها منظمة الشفافية الدولية في نشر مؤشر مدركات الفساد في الاردن وذلك بالشراكة مع التحالف الاردني (رشيد) للنزاهة والشفافية ؟
٣. تزويدي بكامل التقرير وبيان الآلية والتنسيق مع هيئة مكافحة الفساد الاردنية؟
٤. هل لهيئة مكافحة الفساد دور او اي تعاون مع منظمة الشفافية الدولية في اعداد هذ التقرير ؟
٥. ما هو اثر تقرير هيئة مكافحة الفساد السنوي على مؤشر مدركات الفساد والصادر عن منظمة الشفافية الدولية؟
٦. ما هي الخطط المستقبلية في سبيل تحسين تصنيف وضع الاردن على مؤشر مدركات الفساد؟
٧. كيف تقرأ الدول أثر هذا التراجع على الأردن فيما يتعلق بعلاقاتها مع الاردن سواء الاستثمار او التجارة الدولية او السياحة؟

**وأقبلوا فائق الاحترام،،،**

**النائب**

**خميس حسين عطية**

مجلس النواب
السؤال رقم ( ١٥٥ )
تاريخ تقديم السؤال ٢٠٢٤/١٢/٥

رئاسة الوزراء

الرقم ٥١ / ١٢/٤/١/ ١٤٩٧
التاريخ ١٤-ربيع الاول -١٤٣٥
الموافق ١٥- ٠١ -٢٠١٤

سعادة رئيس مجلس النواب

اشير الى كتابكم رقم ٣/١٥/٤٣/٥٤٢٦ تاريخ ٢٠١٣/١٢/١٨ ومرفقه السؤال رقم (١٥٥) تاريخ ٢٠١٣/١٢/٩ المقدم من سعادة النائب السيد خميس عطية .

أبعث اليكم بصورة عن كتاب معالي رئيس هيئة مكافحة الفساد رقم ١/١/هـ م ف/٢٧ تاريخ ٢٠١٤/١/٧ ومرفقاته للتفضل بالإطلاع والعلم .

واقبلوا فائق الاحترام .

/ رئيس الوزراء

٣/١٥/٤٣/١٠٨

نسخة/الى معالي وزير الشؤون السياسية والبرلمانية
نسخة/الى سعادة النائب السيد خميس عطية
نسخة/الى مستشار الشؤون البرلمانية

المملكة الأردنية الهاشمية

هيئة مكافحة الفساد

الرقم: ١/ ١/هـ م ف/ ٧٧
التاريخ: ٥/ربيع الاول/١٤٣٥
الموافق: ٢٠١٤/١/٧

رئاسة الوزراء
٠٩ كانون ثاني ٢٠١٤
الرقم ٧٨٥

دولة رئيس الوزراء

**الموضوع:** سؤال سعادة النائب السيد خميس حسين عطية رقم (١٥٥) تاريخ ٢٠١٣/١٢/٩

**تحية طيبة وبعد،**

بالاشارة لكتاب دولتكم رقم ٣٧٠٣٢/١/٤/١٢/٥١ تاريخ ٢٠١٣/١٢/٢٦، ارجو ان ابين لدولتكم ما يلي:-

اولاً: منظمة الشفافية الدولية، هي احد المؤسسات الاهلية الدولية المتخصصة في مجال مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة والشفافية، تأسست عام ١٩٩٣ في المانيا وتعد منظمة مجتمع مدني دولية تتمحور رسالتها حول تخليص دول العالم من الفساد والحد من آثاره.

في العام ١٩٩٥ شرعت منظمة الشفافية الدولية باصدار مؤشر مدركات الفساد، وهو مؤشر سنوي يعتمد على فحص واقع الفساد في القطاع العام لدى الدول المشمولة في المؤشر والتي بلغ عددها لهذا العام ١٧٧ دولة.

ثانياً: اما عن الاسس التي يتم الاعتماد عليها في اعداد المؤشر، فان المؤشر يرتب الدول طبقاً لدرجة ادراك وجود الفساد، وهو مؤشر مركب يعتمد على مصدرين اساسيين اولهما مدركات وتوقعات مجموعة من الاشخاص يتم انتقائهم من قبل منظمة الشفافية الدولية لبيان توقعاتهم حول الفساد في الدولة، حيث يبني هؤلاء الاشخاص اجاباتهم على انطباعاتهم الشخصية حول مستوى اداء الدولة في مواجهة الفساد. وثانيهما مجموعة من التقارير الدولية التي تصدر عن مؤسسات

هاتف ٥٥٠٣١٥٠ - فاكس ٥٥٤٠٣٩١ ص.ب ٥٠٠٠ - عمان ١١١٩٥٣ الأردن
E-mail: dewan@jacc.gov.jo

دولية متخصصة في امور الاصلاح الاقتصادي والتحول السياسي وقياس مخاطر الاستثمار والقدرة التنافسية للدول باعتبار ان هذه التقارير تمثل اداة لفحص نقاط القوة والضعف في بيئة الاعمال.

ومن أهم ما يميز هذا المؤشر أن مقياسه للعلامات يبدأ من ٠ إلى ١٠ بحيث تعني صفر أعلى مستوى فساد مدرك وتعني ١٠ أقل مستوى فساد مدرك، وفي حال حصلت الدولة على درجة منخفضة لا يعني ذلك انها أكثر الدول فساد كون المؤشر يشكل انطباع عن الفساد في القطاع العام ولا يعد حكم على مستوى الفساد في الدولة او السياسات او الانشطة الاقتصادية، ويوفر المؤشر مقارنة بين الدول مع نتائج العام السابق فقط لإعطاء انطباع واضح حول كيفية قراءة النتائج خلال عامين من الزمن.

خلال العام ٢٠١٣، خضع الاردن للتقييم اعتماداً على سبعة تقارير من اصل ثلاثة عشر، وفي مقدمتها تقرير مؤشر التحول الصادر عن مؤسسة بيرتلسمان (BF) وهي من اكبر المؤسسات الالمانية الخصوصية غير الربحية والتي تعمل على إعداد مؤشر يمثل تقييماً عالمياً للتحول السياسي والاقتصادي في ١٢٨ بلد نامي حول العالم وقد اظهر هذا التقرير ثبات درجة الاردن، في حين ان تقرير التنافسية العالمية السنوي الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الادارية (IMD) الذي يقوم باحتساب الترتيب التنافسي للاقتصادات، ويعد نقطة مرجعية لصنّاع القرار من الجانب الحكومي لتضمنه تقييم السياسات والأداء لاقتصادات الدول ويعد أداة في أيدي رجال الأعمال والمستثمرين لتوجيه استثماراتهم بالشكل الأمثل وتطوير خططهم الاستثمارية، قد اظهر تراجع الاردن لسبع درجات عن العام الماضي، وقد بين الدليل الدولي للمخاطر القطرية الصادر عن مؤسسة خدمات المخاطر السياسية (ICRG) والذي يركز على قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار، ضمن ثلاثة مؤشرات فرعية هي: مؤشر تقييم المخاطر السياسية (يشكل ٥٠% من المؤشر المركب)، مؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية (يشكل ٢٥% من المؤشر المركب)، مؤشر تقييم المخاطر المالية (يشكل ٢٥% من المؤشر المركب) تراجع الاردن تسع درجات على هذا المؤشر، وبين تقرير مسح أراء المسؤولين التنفيذيين الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF) الذي يصدره المنتدى الاقتصادي لقياس القدرة التنافسية للدول ويعد الأداة لتفحص نقاط القوة والضعف في بيئة الأعمال لتوجيه السياسات الاقتصادية على المستويين الكلي والجزئي الى تراجع الاردن اربعة عشر درجة، اما مؤشر تقرير سيادة القانون الصادر عن مشروع العدالة العالمي (WJP) وهي منظمة عالمية مستقلة تعمل مع الشركات والمجتمع المدني والحكومات

لطالبها، كما تضمن اجراء تعديل على عضوية اعضاء مجلس مفوضيْ المعلومات لتضم ممثلين عن مؤسسات المجتمع المدني ومشروع القانون ما زال يبحث ضمن اروقة مجلس النواب.

ب. مشروع قانون الاثراء غير المشروع، والذي سبق للحكومة وان تقدمت به، وما زال يبحث ضمن اروقة مجلس النواب.

جـ. مشروع القانون المعدل لقانون هيئة مكافحة الفساد، والذي تقدمت به الحكومة الى مجلس النواب، حيث يرتكز مشروع القانون في اساسه على موائمة التشريعات الوطنية لاتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد، حيث تضمن المشروع اعتبار ارتكاب بعض الجرائم مثل جريمة غسل الاموال، وجريمة الامتناع عن تقديم اقرارات اشهار الذمة المالية على انها جرائم فساد، كما جرم مشروع القانون عدد من الافعال التي لم تكن مجرمة بموجب التشريعات النافذة مثل تعارض المصالح والامتناع عن الابلاغ عن شبهات الفساد.

د. وعلى مستوى الاستراتيجيات والسياسات الوطنية، فقد تم الاعلان عن الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد للاعوام ٢٠١٣-٢٠١٧ والتي ارتكزت في محاورها وخطة عملها على ما يلي:-

١. رفع مستوى التوعية والتثقيف حول ظاهرة الفساد وجهود مكافحتها
٢. تعزيز الوقاية من الفساد
٣. تعزيز قدرات هيئة مكافحة الفساد
٤. تفعيل المشاركة المجتمعية في أنشطة مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة
٥. زيادة كفاءة الإجراءات التحقيقية في قضايا الفساد وملاحقة مرتكبيها
٦. تعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة الفساد
٧. تطوير التشريعات الوطنية بما يتوافق مع المعايير والمتطلبات الدولية لمكافحة الفساد والتأكد من مدى كفاءة تنفيذها.

هـ. اضف الى ما تقدم، ميثاق النزاهة الوطنية والخطة التنفيذية المقترحة لتعزيز منظومة النزاهة الوطنية والتي تم اطلاقها خلال المؤتمر العام الذي عقد تحت الرعاية الملكية السامية والذي تم اعداده بعد التشاور مع كافة شرائح المجتمع الاردني واطيافه، والعمل جار الان على تنفيذ مخرجاته.

خامساً: اما عن العلاقة مع منظمة الشفافية الدولية بشكل عام ومؤسسات المجتمع المدني بشكل خاص، فان هيئة مكافحة الفساد تعتبر مؤسسات المجتمع المدني الشريك الرئيس والفاعل للتوعية بالفساد والوقاية من مخاطره، ولا يوجد للهيئة أي دور في اعداد مؤشر مدركات الفساد ولكن يوجد تعاون دائم ومستمر مع منظمة الشفافية الدولية آخرها استضافت الاردن للمائدة المستديرة والتي عقدت في البحر الميت خلال الفترة من ٣٠-٣١ اكتوبر ٢٠١٣، هدفت الى بحث اليات تفعيل وتمكين مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، للقيام بدورها وتحقيق الغاية من انشائها.

واما تحالف رشيد الذي يضم تحت لوائه مجموعة من الناشطين والخبراء ومؤسسات المجتمع المدني المعنية بالعمل العام، فقد تم تأسيسه وتسجيله رسمياً في عمان- الأردن خلال العام ٢٠١٣، كمؤسسة غير ربحية تسعى إلى الارتقاء بمستوى النزاهة ومكافحة الفساد في القطاعين العام والخاص وتعزيز وعي الأفراد من شتى القطاعات بأهمية الشفافية والمساءلة والإبلاغ عن الفساد، حيث ما زالت هذه المؤسسة حديثة العهد ولم يمضي على تسجيلها الا بضعة اشهر.

مرفقاً بطيه صورة عن تقرير منظمة الشفافية الدولية وحسب طلب سعادة النائب المحترم

**وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الإحترام والتقدير،،**

**رئيس هيئة مكافحة الفساد**

**سميح بينو**